العرب
الجمعة 2021/11/05
السنة 44 العدد 12231

متى تفتح السلطات التونسية ملف «الجناح الإعلامي» للنهضة

عملية إصلاح الإعلام ودعم الديمقراطية تتطلب معالجة ملفات الفساد

ينتظر الوسط الإعلامي في تونس فتح الهياكل الرقابية المشرفة على قطاع الإعلام لملفات القنوات التلفزيونية والإذاعية التابعة لحركة النهضة وبقية الأحزاب، التي وظفت المنابر الإعلامية لخدمة أجنداتها السياسية.

خالد هدوي
صحافي تونسي

تونس - حذر إعلاميون تونسيون من ترويج حركة النهضة لخطاب المظلومية والضحية للتأثير على الرأي العام، في وقت تثار فيه قضية وسائل الإعلام التابعة للنهضة والاستغلال السياسي لها ومطالب بفتح هذا الملف الشائك منذ سنوات.

وقال الإعلامي سفيان بن حميدة خلال مداخلته في برنامج إذاعي هذا الأسبوع، "يجب التنبه إلى أن حركة النهضة عادت إلى خطاب الضحية ودمغجة الرأي العام!".

وتركز المنظومة الإعلامية لحركة النهضة منذ القرارات الاستثنائية للرئيس التونسي قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، على كيل الاتهامات السياسية للرئاسة في كل مناسبة، ولا يكاد يمر يوم دون أن تروج المنابر الإسلامية لهذه المزاعم.

وترى أوساط سياسية وإعلامية في تونس أنه حان الوقت لفتح هيئة الاتصال السمعي البصري "الهايكا" وسلطات البلاد لملف "الجناح الإعلامي للنهضة" ومؤسساتها التي وظفت الدعاية السياسية والمصالح الحزبية.

وأكد الأمين العام السابق للتيار الديمقراطي محمد عبّو أن حركة النهضة تمتلك خمس قنوات تلفزيونية، مستنكرا في تصريح لإذاعة محلية، عدم فتح ملفات هذه القنوات.

وأشار إلى "إحدى القضايا التي طرحت سابقا في المحكمة العسكرية ولها علاقة بأمن البلاد وإلى غاية اليوم لم يتم فتحها مجددا".

ودعا عبّو قيس سعيد إلى "تطبيق القانون ومقاومة الفساد، مشددا على فتح الملفات الكبرى للأشخاص الذين تتم حمايتهم من طرف الأحزاب السياسية"، قائلا "هناك قرابة المئتي سياسي متورطين في ثراء غير شرعي".

وأكدت الهياكل الرقابية المشرفة على قطاع الإعلام في تونس، أنها ستنظر في ملفات القنوات التلفزيونية والإذاعية التابعة لحركة النهضة وبقية الأحزاب التي وظفت المنابر الإعلامية خدمة لأجنداتها الحزبية والسياسية.

وأفاد هشام السنوسي، عضو "الهايكا"، بأن "الهيئة تعلم أن هناك منظومة فساد في داخل الجهاز الإعلامي، وهناك قنوات غير قانونية، ومدعومة من حركة النهضة وقلب تونس وحزب الرحمة، وقامت بالدعاية والإشهار السياسي".

هشام السنوسي
سنتصدى للإخلالات الإعلامية المتعلقة بكل الأحزاب السياسية

حاتم المليكي
النهضة حاولت اختراق الإعلام في تونس ولم تنجح في ذلك

وأضاف لـ"العرب"، "الهايكا بدأت في حجز المعدات منذ سنة 2015، لكن هذه القنوات كانت تستقوي بالأحزاب الحاكمة"، قائلا "من المؤكد أننا سنتصدى لكل الإخلالات وليس المتعلقة بحركة النهضة فقط، بل بكل الأحزاب السياسية التي امتلكت قنوات وتستغلها دون إشهار، وهناك أيضا ملفات فساد متعلقة بها".

وتابع السنوسي "القناة الخاصة الزيتونة تشتغل منذ سنة 2012، وتنفق أموالا طائلة، وسننظر في كل المفات، ولا يمكن أن نشرع في عملية إصلاح الإعلام ودعم الديمقراطية، دون معالجة ملفات الفساد".

وقامت "الهايكا" المكلفة بتنظيم القطاع، بغلق وحجز لأجهزة البث التلفزيوني لمجموعة من القنوات المحلية بالتنسيق مع الجهات الأمنية لمخالفة هذه القنوات للقانون، وممارستها نشاط البث دون رخصة، وتعمدها المماطلة في تسوية وضعيتها القانونية، وفق ما ذكرت في بيانها في أكتوبر الماضي.

وشمل الإجراء قناة "الزيتونة" المقربة من حركة النهضة، وقناة "نسمة" لمالكها سابقا رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، فيما استبقت قناة "حنبعل" الخاصة، قرار هيئة الهايكا بالتوقف عن البث بشكل تلقائي بانتظار تسوية وضعيتها القانونية.

ودعت أطراف سياسية إلى ضرورة بناء مشهد إعلامي متوازن، يقطع مع ممارسات الأحزاب السياسية ورجال الأعمال الذين حاولوا اختراق المؤسسات لتطويعها وفقا لأهدافهم.

وقال السياسي حاتم المليكي، "يوجد تدخل سياسي ومالي من قبل الأحزاب في المشهد الإعلامي في تونس، على غرار حركة النهضة وبعض رجال الأعمال لتوظيف المنابر الإعلامية لخدمة مصالحهم وتنكيس الإعلام".

وأكد في تصريح لـ"العرب"، أنه "تم التصدي لمقترح حزب ائتلاف الكرامة بشأن تغيير المشهد الإعلامي، والحرب من أجل استقلالية الإعلام ما زالت متواصلة"، لافتا "في تقديري هناك جانب متعلق بالإطار القانوني للقنوات التلفزيونية مثل (نسمة والزيتونة)، وملف يتعلق بإصدار قانون يتعلق بهيئة الاتصال السمعي البصري الذي سحبه رئيس الحكومة السابق هشام المشيشي خدمة لمصالح النهضة".

ودعا المليكي إلى "ضرورة بناء مشهد إعلامي متوازن وإصدار قوانين تتعلق بتعديلات في القطاع السمعي والبصري، فضلا عن النظر في وضعية الصحافيين والتقنيين العاملين بهذه القنوات".

وأشار إلى أن "النهضة حاولت اختراق الإعلام في تونس ولم تنجح قنواتها في ذلك، ولم يكن لديها إشعاع كبير، حتى أن بعض القنوات غيرت من خطها التحريري، والحركة أيضا لها علاقات مع بعض القنوات الخارجية لتنفيذ أجنداتها".

وفي شهر أبريل الماضي، أعلن العاملون في وكالة تونس أفريقيا للأنباء، وكالة الأنباء الرسمية للبلاد، الدخول في إضراب عام في حال لم تتراجع الحكومة عن تعيين أحد المقربين من حركة النهضة في منصب الرئيس المدير العام للمؤسسة، معتبرين أن تعيينه يأتي في إطار مساعي الحزب الإسلامي للتأثير على الخط التحريري لوكالة الأنباء الرسمية وتوجيهه لصالح حركة النهضة.

ووقعت سبع وثلاثون جمعية ومنظمة؛ من بينها رابطة حقوق الإنسان بيان إدانة لمحاولات السيطرة على قطاع الإعلام عبر التعيينات واعتبرتها خطة لفرض سيطرة الأحزاب على الإعلام العمومي الذي يمول من دافعي الضرائب.

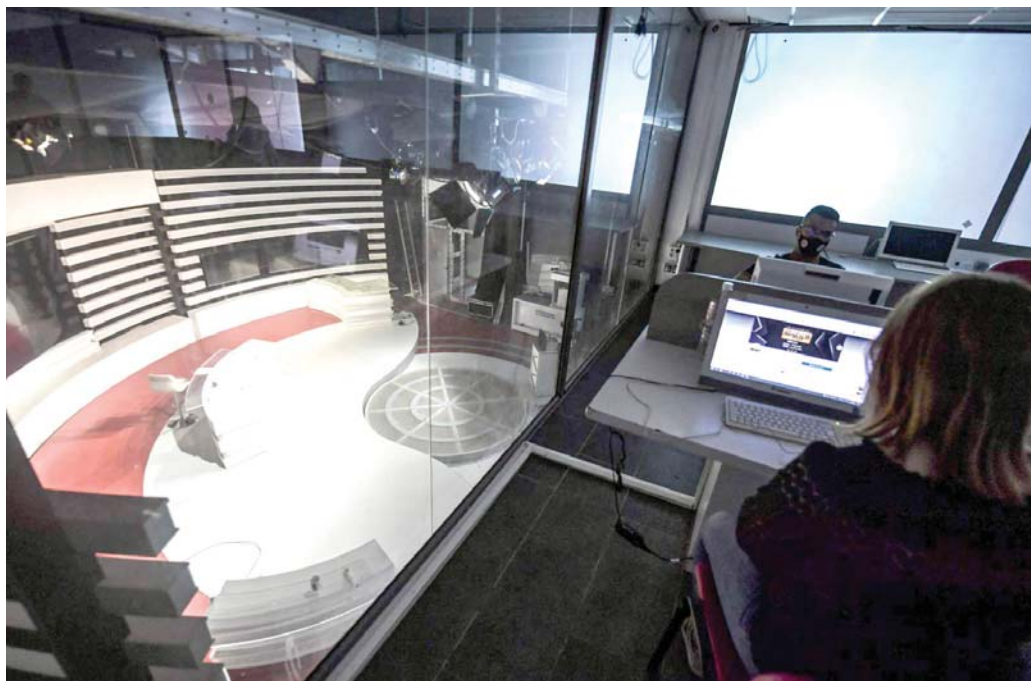

دعم جهات سياسية لبعض القنوات عطل تطبيق القانون

ودعا منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحكومة إلى التراجع عن التعيين في وكالة الأنباء الرسمية وعدم تمكين الأحزاب من الهيمنة على الإعلام العمومي.

وحاولت حركة النهضة منذ سنوات تكوين جبهة إعلامية تدعمها وتروج لأطروحاتها عبر ضخ أموال طائلة لإنشاء محطات تلفزيونية وإذاعات ومواقع موالية لها، واستقطاب عدد من المحللين والمعلقين وحتى الصحافيين لترويج خطابات تخدمها.

وكرست حكومة هشام المشيشي المقالة، التعيينات على رأس مؤسسات الإعلام العامة، وهو ما اعتبره مراقبون استعدادا من الحزب المحسوب على تيار الإخوان لمعارك مع الرئيس قيس سعيد.

وتقول الهياكل المهنية في تونس إنها تخوض معركة استقلالية لاسيما في أعقاب محاولات تعديل المرسوم 116 الذي ينظم قطاع الإعلام قادها حزب سياسي فتي (ائتلاف الكرامة) مقرب من حركة النهضة الإسلامية.

وقال رئيس الهايكا النوري اللجمي، في تصريحات سابقة إن "هناك جهة سياسية تدعم قناة الزيتونة لذلك لا يمكن تنفيذ قرار غلقها"، في إشارة صريحة إلى حركة النهضة، حيث يقود هذه المحطة التلفزيونية أسامة بن سالم نجل القيادي الراحل بحركة النهضة والوزير السابق منصف بن سالم.

وكانت قناة الزيتونة قد تقدمت بطلب الحصول على رخصة رفضته الهايكا معللة ذلك بأنه "تبيّن من وثائق الملف أنّ السيد أسامة بن سالم وهو أحد المساهمين في شركة الزيتونة للإعلام والاتصال، التي يفترض أن يتمّ استغلال الإجازة في إطارها، عضو في مجلس شورى حركة النهضة وهو أمر مخالف لمقتضيات الفصل 09 من كرّاس الشروط المتعلق بإحداث واستغلال قناة تلفزيونية خاصّة".

مناشدات على مواقع التواصل لمنع ترحيل صحافي سوري من تركيا

أنقرة - تفاعل ناشطون ومنظمات دولية إنسانية مع حملة "لا_لترحيل_ماجد_شمعة"، وذلك بعد قرار السلطات التركية نقل الصحافي إلى مدينة غازي عنتاب تمهيدا لترحيله إلى الشمال السوري.

وقالت قناة "أورينت" السورية التي يعمل الصحافي لديها، إنّ السلطات التركيّة قرّرت الأربعاء نقله إلى مدينة غازي عنتاب التركية جنوب البلاد، وذلك تمهيدا لترحيله إلى الأراضي السورية، بعد اعتقال دام عدّة أيام.

ويقدم شمعة برنامجا بعنوان "سوريلي بوب"، وتناول قبل حوالي أسبوعين في برنامجه تقريرا من مدينة إسطنبول حول "فيديوهات الموز" الساخرة، حيث أجرى جولات واستطلاعات رأي في أسواق مدينة إسطنبول حول القضية.

وأثارت قضية "الموز" جدلا واسعا في تركيا، عقب نشر مقطع مصور لامرأة تركية تشكو من أن السوريين يتناولون الموز، بينما الأتراك يعجزون عن ذلك بسبب تردّي أحوالهم الاقتصادية. ورد ناشطون سوريون بحملات على وسائل التواصل الاجتماعي اعتبرتها السلطات التركية تهكما على تركيا. واعتقلت عددا من السوريين في مناطق متفرقة من البلاد، بسبب فيديوهات قصيرة نشروها على تطبيق "تيك توك" ومنصات أخرى.

وذكر شمعة في بيان مكتوب بخط يده الخميس، أنه أجبر على التوقيع على قرار "العودة الطوعية" إلى سوريا في مركز الترحيل بولاية غازي عنتاب التركية.

وأكد شمعة في بيانه عدم رغبته في العودة، لأنه صحافي معارض له الكثير من الفيديوهات الناقدة للنظام السوري، مشيرا إلى أنه تلقّى تهديدات بالقتل في حال عودته إلى سوريا.

وأعرب عن تخوفه من "هيئة تحرير الشام" التي تسيطر على محافظة إدلب، إضافة إلى "الفصائل المسلحة" التي تسيطر على أجزاء من الشمال السوري، بسبب تحدّثه عن انتهاكات هذه الفصائل عبر فيديوهات كان يقدمها.

وأوضح المحامي محمد علي ارتفي، الموكل عن شمعة، أن ما فعله كان بموجب عمله كصحافي، ولا نية له في التحريض على الكراهية أو إهانة الشعب التركي.

وأضاف المحامي أنه أوضح للمدعي العام أن موكله ماجد يعمل صحافيا، وأن ترحيله سيشكل خطرا على حياته، وطلب من المدعي العام "إخلاء سبيل موكله ماجد دون قيد أو شرط".

وتضامن صحافيون وناشطون مع شمعة على مواقع التواصل الاجتماعي، وكتب الصحافي قتيبة ياسين:

@k7ybnd99

إجبار صحافي على التوقيع على العودة "الطوعية" عمل غير قانوني ومحاسبته على عمل أنتجته مؤسسته عمل غير منطقي. إذا كانت هناك مشكلة قانونية فيجب أن تكون مع المؤسسة المنتجة للمحتوى وليس مع الصحافي العامل بها. علما أن القاضي التركي أمر بإخلاء سبيله فورا دون قيد أو شرط #لا_لترحيل_ماجد_شمعة.

وقالت ناشطة:

@ShamBirkdar

ضد ترحيل الصحافي السوري ماجد شمعة، وعلى تركيا الاكتفاء بإنذار لو كانت هناك ملاحظات#لا_لترحيل_ماجد_شمعة.

وأصدرت 16 جمعية ومنظمة تركية حقوقية وإنسانية بيانا مشتركا، طالبت فيه الحكومة التركية بوقف إجراءات الترحيل التي صدرت بحق لاجئين سوريين بتهمة نشرهم "مقاطع فيديو استفزازية" على خلفية "فيديوهات الموز".

واعتبرت هذه الجمعيات أن قرار الترحيل مخالف للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وحمل البيان عنوان "لا يجوز إبعاد أي شخص بسبب ممارسة حريته في التعبير".

وذكرت تقارير إخبارية أن مركز الترحيل في ولاية غازي عنتاب جنوب تركيا، والمدعوم من الاتحاد الأوروبي، وتديره شركة أمنية خاصة، يمارس ضغوطا وتهديدات على المحتجزين لديه للتوقيع على ورقة عودة طوعية إلى سوريا، وفق شهادات لاجئين تم ترحيلهم من المركز إلى سوريا قسريا.

ترحيل ماجد شمعة يعني تهديد حياته

مجلس أوروبا يتبرأ من حملة «الحجاب يُحرِّر» بعد انتقادات في فرنسا

باريس - تصاعد الجدل في فرنسا حول حملة عن التنوع تحت شعار "الحجاب يُحرِّر"، أطلقتها منظمة مجلس أوروبا قبل أيام، ما دفع بالقيّمين عليها إلى سحبها، إثر استنكار واسع من سياسيين فرنسيين اعتبروا أنها تروج للحجاب وليس للحرية، بما يخالف القيم الفرنسية.

وأطلق المجلس الحملة الأسبوع الماضي لمحاربة التمييز ضد المسلمين. وكتب على أحد الإعلانات "الجمال في التعددية عندما تكون الحرية في الحجاب"، وتضمنت تصوير بورتريهات "مُعدّلة" لشابات، ليظهرن في نصف الصورة لمخبات.

ورغم أن الحملة مرّت من دون أن تلفت الانتباه في الأيام الأولى على إطلاقها، إلا أنها أثارت جدلا واسعا في فرنسا، بدءا من الأوساط اليمينية المتطرفة ووصولا إلى الحكومة الفرنسية.

ووصف ميشال بارنييه، المرشح عن الجمهوريين للانتخابات الرئاسية الفرنسية 2022، وكبير المفاوضين الأوروبيين في ملف بريكست سابقا، الحملة بـ"غير المناسبة".

وقال بارنييه خلال مداخلة إذاعية إنه يتمنى من أولئك الذين قدموا فكرة الحملة "السيئة" أن يذهبوا ويسألوا نساء كابول عن رأيهن، خصوصا وأنهن "يكافحن من أجل عدم لبس الحجاب".

وتابع "الحجاب ليس أداة لحرية النساء، إنه العكس".

ومجلس أوروبا منظمة تعنى بسيادة القانون والحقوق الإنسانية والاجتماعية في القارة الأوروبية، وأسست بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتضمّ العشرات من البلدان من داخل الاتحاد وخارجه.

وجاءت الحملة كخلاصة لورشتي عمل نظمتا في سبتمبر الماضي على الإنترنت بالتعاون مع فيميسو، وهو منتدى للشباب المسلم عبر أوروبا.

وانتقد المرشّح المحتمل للانتخابات الرئاسية الفرنسية إيريك زمور بعنف ما وصفه بحملة من "الجهاد الإعلاني"، وحملة "تمثل عداوة للحقيقة".

وزمور معروف بآرائه تجاه الإسلام والمسلمين بشكل عام، وكان وعد سابقا بأنه سيمنع إطلاق اسم محمد على المواليد الجدد في فرنسا في حال أصبح رئيسا للجمهورية الخامسة.

وعبرت سارة الهيري، الوزيرة الفرنسية المسؤولة عن شؤون الشباب، عن صدمتها الشديدة من الحملة، وقالت في تصريح إعلامي "مقطع الفيديو الخاص بالحملة كان يشجع في الحقيقة على وضع الحجاب، وهذا يتعارض مع القيم الفرنسية".

> **ميشال بارنييه يتمنى من أولئك الذين قدموا فكرة الحملة «السيئة» أن يذهبوا ويسألوا نساء كابول عن رأيهن في القضية**

وأضافت "ندين هذا الأمر، وقد أبلغت فرنسا مجلس أوروبا رفضها لهذه الحملة، وقد أُلغيت بالفعل".

وقالت منظمة مجلس أوروبا التي تتخذ من ستراسبورغ الفرنسية مقرا لها في بيان، إنها سحبت التغريدات، وأضافت أنها تفكر بتقديم المشروع بطريقة مختلفة.

وأشارت المنظمة إلى أن الحملة جاءت ضمن مشروع مشترك مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة التمييز، والتوعية بشأن أهمية الاختلاف وضرورة احترام التنوع ومحاربة خطاب الكراهية.

وأفادت ماريا بيسبنوفيتش بوريتش، الأمينة العامة للمنظمة، بأن التغريدات التي نشرت تعكس تصريحات فردية لأحد المشاركين في إحدى ورشات العمل، ولكنها لا تمثل موقف منظمة مجلس أوروبا أو المسؤولين فيه.

لكن رئيسة فيميسو هندة تانر دافعت الأربعاء عن الحملة في حوار مع "بي. بي.سي"، قائلة إن الحملة "مستمرة"، أما بخصوص سبب إزالة التغريدة "فلا يمكنني الحديث باسم المجلس الأوروبي".

وأضافت "من المحزن أن يتهجم سياسيون على جهود شباب من الأقليات، ويسعون لتحطيمها".

وتابعت "رد الفعل هو دليل آخر على أن حقوق النساء المسلمات غير موجودة عند أولئك الذين يدعون تمثيل أو حماية مفاهيم مثل الحرية والمساواة".

وأصبح اندماج المسلمين في المجتمع قضية سياسية في فرنسا في السنوات الأخيرة، فالبلاد تؤوي أكبر جالية مسلمة في أوروبا قوامها 5 ملايين نسمة.

وتصاعد الجدل في فرنسا مع بدء الحديث عن قانون "تعزيز قيم الجمهورية" في خريف العام الماضي، حين طرح الرئيس إيمانويل ماكرون خطته لمكافحة "النزعات الانفصالية".

لكن ما بدأ كنقاش حول دمج المسلمين في المجتمع، ومخاوف الدولة الفرنسية من تمويل بعض الجمعيات والمساجد من الخارج، تحوّل بعد أشهر إلى نقاش حول الحجاب.

وبعد موجة غضب عارمة شملت مسلمين في فرنسا وحول العالم، عدّل اسم مشروع القانون وسمي "مشروع القانون الهادف إلى تعزيز العلمانية وتقوية قيم الجمهورية"، على وقع مقتل أستاذ التاريخ صموئيل باتي، بعد عرضه رسوما كاريكاتورية للنبي محمد في منتصف أكتوبر على يد تلميذ من أصول شيشانية.

وكانت فرنسا في 2011 أول بلد أوروبي يحظر ارتداء غطاء الوجه في الأماكن العامة.